الإقراض الزراعي القصير الأجل و أثره في الوصول الى حجم الانتاج الأمثل لدى مزارعي القمح في محافظة نينوى

هناء سلطان داؤد
قسم الاقتصاد الزراعي/ كلية الزراعة والغابات/ جامعة الموصل

الخلاصة

يهدف البحث إلى بيان أثر القروض قصيرة الأجل في تحديد الحجم الأمثل للإنتاج والذي يتحقق عند أدنى نقطة على متوسط التكاليف الكلية على مستوى المزرعة.وانطلق البحث من فرضية مفادها أن صغار منتجي القمح يعوقهم رأس المال المتغير اللازم للتوسع في استثمار عناصر الإنتاج المتغيرة لكي يصلوا للمرحلة الرشيدة في الإنتاج. ويأتي دور الإقراض القصير الأجل واحد من الأدوات التي تعين هؤلاء المنتجين على تحقيق ذلك.وصممت استمارة استبيان تضمنت مجموعة من الأسئلة تتعلق بتكاليف الإنتاج المختلفة وعن ماذا يمكن أن يستغني المزارع من مستلزمات الإنتاج لقلة رأس المال لديه وفي حالة عدم اقتراضه وقد اشتملت عينة البحث (٥٠) مزارع من مزارعي محصول القمح في منطقة القوش. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن إنتاجية الدونم الواحد من محصول القمح في حالة عدم قيام المزارع بالاقتراض كان ٥٥٨,٦٢٢ كغم في حين بلغت إنتاجية الدونم الواحد في حالة قيام المزارع بالاقتراض ١٠٩١ كغم. وقد تضمن البحث بعض التوصيات.

المقدمة

يعاني المزارع في العراق شأنه في ذلك شان المزارعين في معظم البلدان النامية من مشكلة عدم كفاية الأموال اللازمة لتنمية مشاريعهم الزراعية ، لذا فهو يلجأ إلى مصادر عديدة توفر له ما يحتاج من رؤوس أموال بهدف استثمارها في مشاريعه الإنتاجية ، وفي العراق فان هذه المصادر تتعدد وتتنوع إلى مصادر خاصة وعامة ،إذ يتسم التمويل الزراعي في العراق بأهمية كبيرة من خلال الدور الذي يساهم به في رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين ثم النهوض بواقع الإنتاج الزراعي من خلال توفير مدخلات الإنتاج الحديثة بهدف تحقيق النمو الزراعي، إذ يعد الإقراض الزراعي أحد أهم وسائل رفع معدلات النمو الزراعي من خلال تطوير العمليات والأساليب الزراعية والإنتاجية لان الإقراض يعمل على زيادة التكوين الرأسمالي الذي يستثمر في مجالات تشييد البني التحتية وتنفيذ المشاريع الإنتاجية في القطاع قيد الدرس، التي من شانها أن تزيد كفاءة إنتاج المشروعات الزراعية الصغيرة فضلا عن دوره في توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية عندما تقل في الظروف غير الطبيعية(إسماعيل و سيف،٢٠٠٨). من هنا كانت أهمية البحث لبيان اثر القروض الزراعية القصيرة التي تساعد المزارعين بالأخص صغار المزارعين لشراء المستلزمات الإنتاجية في الوصول إلى الحجم الأمثل في الإنتاج الزراعي بسبب تدني المقدرة المالية لهذه الفئة في تمويل احتياجاتهم الإنتاجية اللازمة لتحقيق الإنتاج الأمثل. وتعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة و خاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساس لها ، و القروض الزراعية هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو مكائن وآلات وللمشاريع زراعية و تمنح القروض الزراعية لآجال قصيرة أي لأقل من سنة حسب الموسم ، و لا شك أن هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض ، و ذلك بسبب تأثير العوامل الجوية على المحصول فضلا عن تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها و القضاء عليها، و قد تعطى هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء الآلات الزراعية أو أنشاء المشاريع أو في حالة إجراء تحسينات جذرية و في كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة (المصارف الزراعية) تقوم بمنح القروض بشروط سهلة و بأسعار فائدة منخفضة و ذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية (الكمالي،٢٠٠٩). و تعتبر القروض قصيرة الأجل و التي تسمى بقروض رأسمال التشغيل من أهم القروض المصرفية ، إذ حتى في الدول التي لا تتخصص فيها المصارف بالإقراض لآماد قصيرة ، فان القروض موضوع البحث تكون ذات أهمية بارزة و تؤلف نسبة ملحوظة من مجموع القروض المصرفية و تستخدم هذه القروض في العادة لغرض شراء البذور والأسمدة و أجور الحراثة وغيرها من العمليات التي تتطلبها زراعة المحاصيل الزراعية. وفي العراق حدد في المصرف الزراعي صندوق خاص لإقراض صغار المزارعين ويعنى هذا الصندوق بمنح القروض لزراعة الحنطة والشعير لهذه الفئة من المزارعين وبنسبة مساهمة ٨٠% ، وتكون على أساس تكلفة الدونم الواحد ٢٠٠ ألف دينار بضمانة (كفالة ـ كمبيالة ـ ضمانة عقارية) ويصرف القرض ويسترد بمدة لا تزيد عن سنة (مجهول،٢٠١٠). وتتحدد مشكلة البحث

تاريخ تسلم البحث ١٤ / ٦ / ٢٠١٢ وقبوله ١٦ / ٩ / ٢٠١٢

في إن المزارعين الصغار لمحصول القمح يعملون ضمن المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج والتي تعد مرحلة غير رشيدة بسبب ضآلة رأس المال المتاح التي تمكن المنتج من اقتناء أو التوسع في استخدام عناصر الإنتاج المتغيرة لكي ينتقل إلى المرحلة التي ينخفض فيها الإنتاج الحدي لتلك العناصر. ويأتي دور الإقراض قصير الأجل في تحقيق هذه المهمة بمساعدة المزارع الصغير كي يتمكن من تجاوز تلك العقبة ليصل إلى المرحلة الرشيدة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن صغار منتجي القمح يعقوهم رأس المال المتغير اللازم للتوسع في استثمار عناصر الإنتاج المتغيرة لكي يصلوا للمرحلة الرشيدة في الإنتاج. ويأتي دور الإقراض القصير الأجل واحد من الأدوات التي تعين هؤلاء المنتجين على تحقيق الوصول إلى الحجم الأمثل .

ومن الدراسات التي تناولت أهمية القروض الزراعية في الإنتاج الزراعي، فقد ركزت دراسة (مجهول، ٢٠٠٦) عل أهمية المؤسسات المالية الريفية الفعالة ومنها المصارف الزراعية والتي تساعد على دعم ما يلزم من استثمارات لتحسين القدرة الإنتاجية للمزارعين ، و ينبغي إبلاء العناية إلى تعزيز وزيادة انتشار مختلف الوسطاء الماليين، الرسميين وغير الرسميين منهم، لوجود فئة من صغار المزارعين لا تصل إليهم الكثير من الخدمات المالية مجتمعا مع الفقر والمخاطر قد يدفع بالمزارعين إلى الاستثمار بقدر ضئيل من التقنيات في إنتاج المحاصيل الزراعية المهمة، ولتحسين إمكانات الحصول على القروض، ينبغي أن تعمل الحكومات على وضع وتحسين النظم المالية الريفية النوعية، من خلال تشجيع الخدمات المالية في المناطق الريفية. في حين كانت دراسة (Simtoweو Zeller، ٢٠٠٦) حول تأثير الحصول على الإقراض القصير الأجل في زراعة المحاصيل الحقلية في مالاوي و بينت النتائج أن حصول المزارعين على القروض يزيد من قدرتهم و زيادة إنتاجهم و أوصت الدراسة بأن تعمل الدولة على رفع مستوى خدمات المؤسسات المالية لضمان وصول اكبر عدد من المزارعين إليها. أما دراسة (Owuor ،٢٠٠٩) هو تقييم الأثر الاقتصادي للإقراض الزراعي في كينيا في إنتاجية صغار المزارعين عن طريق شراء المدخلات الأساسية في الزراعة مثل البذور و الأسمدة فضلا عن الحد من الفقر لديهم من خلال زيادة دخولهم نتيجة لتحسين و زيادة إنتاجهم. و تناولت دراسة (Wang،٢٠١٠) التي أشارت إلى أنواع القروض الزراعية في المناطق الريفية الصينية ومنها القصيرة الأجل التي تلعب دورا هاما في تطوير الإنتاج الزراعي والغذائي في البلدان النامية والحد من الفقر نتيجة تحسن الإنتاجية في المشاريع الزراعية واعتمدت الصين سياسة إقراض معتدلة للمزارعين الأشد فقرا. في حين بينت دراسة (Dong ، ٢٠١٠) القيود التي تضعها المصارف الزراعية عند منحها القروض الزراعية لصغار المزارعين والتي تؤثر على إنتاجيتهم الزراعية و والذي يؤثر سلبا على نمو دخلهم ويحد من استخدامهم الأمثل للموارد مما يضطرهم للجوء إلى مصادر الإقراض غير الرسمية، وبين أيضا بعض الآثار المترتبة على هذه السياسات التي تتخذها المصارف الزراعية. أما دراسة (Ahmad،٢٠١١) بين في دراسته أهمية القروض القصيرة الأجل الذي اعتبرها احد العناصر غير المباشرة في القطاع الزراعي والذي يساعد المزارعين في الباكستان على شراء المدخلات الحديثة والتي لا يستطيع صغار المزارعين من شراءها كالبذور والأسمدة والمكائن والآلات الزراعية. وأخيرا دراسة (Chowdhury،٢٠١١) فقد تناولت أهمية تحسين الأداء في المصارف الزراعية في بنغلاديش لغرض المساهمة في تحسين القطاع الزراعي من خلال منح صغار المزارعين في بنغلاديش قروض تساهم في رفع مستوى إنتاجهم من المحاصيل الزراعية.

ويهدف البحث إلى بيان أثر القروض قصيرة الأجل في تحديد الحجم الأمثل للإنتاج والذي يتحقق عند أدنى نقطة على متوسط التكاليف الكلية على مستوى المزرعة.

مواد البحث وطرائقه

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والدراسات السابقة التي درست نفس الموضوع فضلا عن اعتماد الأسلوب الكمي الذي يتضمن تحديد المتغيرات المستقلة وقياس أثرها في تحقيق الحجم الأمثل.

يتبع البحث في منهجيته متمثلة بحجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة لصغار مزارعي محصول القمح في منطقة القوش بمحافظة نينوى. : اشتملت عينة البحث (٥٠) مزارع من مزارعي محصول القمح في منطقة القوش، ٢٥ منهم اقترضوا من المصرف الزراعي و٢٥ منهم لم يقترضوا كما ان مزارعهم لها نفس الخصائص وهم من مزارعي القمح ومنطقتهم مضمونة الامطار.

وتبين ان التكاليف الكلية لانتاج الدونم الواحد من القمح لعينة الدراسة بلغت (٣٩٢٥٥٠) دينار وذلك في حالة قيامهم بالاقتراض، توزعت الى تكاليف ثابتة (١٢٧٠٠٠) دينار وتكاليف متغيرة (٢٦٥٥٥٠) دينار، ويمكن بيان أهميتها النسبية من التكاليف الكلية حسب الجدول (١):

الجدول (١) : بنود متوسط التكاليف الكلية للدونم الواحد واهميتها النسبية لعينة الدراسة سنة ٢٠١٠

بنود التكاليف	تكاليف انتاج الدونم الواحد بالدينار	النسبة%
التكاليف الثابتة	١٢٧٠٠٠	٣٢
التكاليف المتغيرة	٢٦٥٥٥٠	٦٨
المجموع	٣٩٢٥٥٠	١٠٠

المصدر: احتسبت بالاعتماد على بيانات أستمارة الاستبيان

ويلاحظ من جدول (١) أن التكاليف الثابتة نسبتها ٣٢% من التكاليف الكلية أما التكاليف المتغيرة كانت نسبتها ٦٨% من التكاليف الكلية .

الجدول (٢): بنود التكاليف الثابتة للدونم الواحد واهميتها النسبية لعينة الدراسة سنة ٢٠١٠

المصدر: احتسبت بالاعتماد على بيانات أستمارة الاستبيان

والجدول (٢) يبين بنود التكاليف الثابتة وأهميتها النسبية، وكان أهمها أيجار الارض يليها الفائدة على رأس

بنود التكاليف الثابتة	القيمة بالدينار	النسبة%
ايجار الارض	١٠٠٠٠٠	٧٩
الفائدة على رأس المال	١٢٠٠٠	٩
العمل العائلي	١٥٠٠٠	١٢
المجموع	١٢٧٠٠٠	١٠٠

المال ثم العمل العائلي.

الجدول (٣) بنود متوسط التكاليف المتغيرة للدونم الواحد واهميتها النسبية لعينة الدراسة سنة ٢٠١٠

المصدر: احتسبت بالاعتماد على بيانات أستمارة الاستبيان

وجدول (٣) يبين بنود التكاليف المتغيرة وأهميتها النسبية، وكان أهم بند هو قيمة االاسمدة يليه العمل الآلي ثم الحراثة وأخيرا البذور.

بنود التكاليف المتغيرة	القيمة بالدينار	النسبة%
بذور	٣٠٥٥٠	١٢
اسمدة	٨٥٠٠٠	٣٢
العمل الالي	٧٥٠٠٠	٢٨
العمل الاجير	٢٥٠٠٠	٩
الحراثة	٥٠٠٠٠	١٩
المجموع	٢٦٥٥٥٠	١٠٠

أما التكاليف الكلية لانتاج الدونم الواحد من القمح لعينة الدراسة في حالة عزوف المزارعين عن الاقتراض بلغت (٢٩٠٣٥٠)، توزعت الى تكاليف ثابتة (١١٥٠٠٠) دينار وتكاليف متغيرة (١٧٥٣٥٠) دينار، ويلاحظ من جدول (٤) أن التكاليف الثابتة نسبتها ٤٠% من التكاليف الكلية, أما نسبة التكاليف المتغيرة فقد بلغت ٦٠%

الجدول (٤) بنود متوسط التكاليف الكلية للدونم الواحد(بدون أقراض) واهميتها النسبية للعينة سنة ٢٠١٠

بنود التكاليف	تكاليف انتاج الدونم الواحد بالدينار	النسبة%
التكاليف الثابتة	١١٥٠٠٠	٤٠
التكاليف المتغيرة	١٧٥٣٥٠	٦٠
المجموع	٢٩٠٣٥٠	١٠٠

المصدر: احتسبت بالاعتماد على بيانات أستمارة الاستبيان

الجدول(٥)بنود متوسط التكاليف الثابتة للدونم الواحد (بدون أقراض)واهميتها النسبية للعينة سنة ٢٠١٠

بنود التكاليف الثابتة	القيمة بالدينار	النسبة%
ايجار الارض	١٠٠٠٠٠	٨٧
الفائدة على رأس المال	٥٠٠٠	٤
العمل العائلي	١٠٠٠٠	٩
المجموع	١١٥٠٠٠	١٠٠

المصدر: أحتسبت بالاعتماد على بيانات أستمارة الاستبيان

وجدول (٥) يبين بنود التكاليف الثابتة وأهميتها النسبية، وكان أهمها أيجار الارض يليها الفائدة على رأس المال ثم العمل العائلي.

أما التكاليف المتغيرة كانت نسبتها ٦٠% من التكاليفة الكلية وجدول (٦) يبين بنود التكاليف المتغيرة وأهميتها النسبية، وكان أهم بند هو قيمة الاسمدة يليه العمل الالي ثم الحراثة وأخيرا البذور:

الجدول(٦)بنود متوسط التكاليف المتغيرة للدونم الواحد(بدون أقراض)واهميتها النسبية للعينة سنة ٢٠١٠

بنود التكاليف المتغيرة	القيمة بالدينار	النسبة%
بذور	٢٥٣٥٠	١٤
اسمدة	٦٥٠٠٠	٣٧
العمل الالي	٥٠٠٠٠	٢٩
الحراثة	٣٥٠٠٠	٢٠
المجموع	١٧٥٣٥٠	١٠٠

المصدر: أحتسبت بالاعتماد على بيانات أستمارة الاستبيان

ومن اجل بيان أثر القروض القصيرة الاجل على الحجم الامثل لانتاج محصول القمح لعينة البحث تم أختيار عدة صيغ رياضية لدالة التكاليف لتقدير الحجم الامثل وهي:

الصيغة الخطية $TC = a + b_1X_1$

الصيغة التربيعية $TC = a + b_1X_1 + b_2X_1^2$

الصيغة التكعيبية $TC = a + b1X1 + b_2X_1^2 + b_3X_1^3$

TC = التكلفة الكلية

X_1 = انتاج القمح للمزارعين

X_1^2= مربع انتاج القمح للمزارعين

X_1^3 = مكعب انتاج القمح للمزارعين

a = معاملات التغير النسبي

ان X_1^2 و X_1^3 بديهيا مرتبطة داليا بالمتغير ولكن العلاقة غير خطية، عليه هذا النموذج يستوفي افتراض عدم وجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات المستقلة لكون النموذج غير خطي من حيث المتغيرات (النعيمي و الصائغ، ٢٠٠٣). وكانت الدالة التربيعية قد أعطت أفضل النتائج من حيث الاختبارات الاحصائية والقياسية والمتفقة مع النظرية الاقتصادية.

ولغرض التأكد من هذه النتائج استخدمت نقطة التعادل حسب المفهوم الكلي وحسب المفهوم الحدي. وكلما انخفضت نقطة التعادل كلما ارتفعت فرص المزارع في تحقيق الأرباح من خلال الوصول الى حجم الأنتاج الأمثل واذا انخفضت احتمال أن يحقق المزارع خسائر لعدم وصوله الى حجم الأنتاج الأمثل (مجهول،٢٠٠٧).

نقطة التعادل حسب المفهوم الكلي: وفق هذا المفهوم تتحدد نقطة التعادل بتساوي التكلفة الكلية مع الايرادات الكلية

$$TC = TR$$

أذ أن:

TC = التكاليف الكلية

TR = الايراد الكلي

ودالة التكاليف الكلية هي:

$$TC = TFC + TVC$$

أذ أن:

TFC = التكاليف الكلية الثابتة
TVC = التكاليف الكلية المتغيرة
ودالة التكاليف الكلية هي دالة في كمية الانتاج:

$$TC = b_o + b_1Q$$

Q = كمية الانتاج
أما دالة الايراد الكلي فهي:

$$TR = P.Q$$

P = سعر وحدة الانتاج
وبما ان السعر دالة في الكمية فأن:

$$P = b_o - b_1Q$$

أذن:

$$TR = (b_o - b_1Q)Q$$
$$TR = b_oQ - b_1Q^2$$

وعند نقطة التعادل:

$$TC = TR$$

أي أن:

$$b_o + b_1Q = b_oQ - b_1Q^2$$

أذ أن:
b_0 = معامل التكاليف الثابتة
b_1 = معامل التكاليف المتغيرة
ومن المعادلة الاخيرة تحسب نقطة التعادل بالمجاميع النقدية و كالاتي:

$$Y = b_o/ 1 - b_1Q/ b_oQ - b_1Q^2$$

أذ أن:
Y = نقطة التعادل بالمجاميع النقدية
وبنفس المفهوم تحسب نقطة التعادل:

Y= TFC/ 1- TVC/TR

١. نقطة التعادل حسب المفهوم الحدي:لاحستاب نقطة التعادل بموجب هذه الطريقة يتوجب مساواة دالة الايراد بدالة التكلفة الحدية وكالاتي:

$$MR = MC$$

MR = الايراد الحدي
MC = التكلفة الحدية
ويمكن الحصول على MR بأخذ المشتقة الجزئية لدالة التكلفة الكلية بالنسبة للأنتاج وكالآتي:

$$MR= dTR/dQ$$

ويمكن الحصول على MC بأخذ المشتقة الجزئية لدالة التكلفة الكلية بالنسبة للأنتاج وكالآتي:

$$MC = dTC/dQ$$

ومن المعادلتين أعلاه يمكن الحصول على نقطة التعادل بالمجاميع الكمية (النعيمي و غزال،٢٠٠٧):

Y= TFC/ MR-MC

النتائج والمناقشة

١. حجم إنتاج الدونم الواحد الذي يصل إليه المزارع عندما يحصل على قرض :

$$TC = 39284 + 351Q + 0.033Q^2$$

t= 3.025 6.420 3.302

R^2= 80.4 R^{-2}= 82.1 F= 50.36 D-W = 2.25

$$= MC = 351 + 0.067Q \frac{dTc}{dQ}$$

$$AC = \frac{39284 + 351Q + 0.033Q^2}{}$$

$$MC = AC$$

$$1340 + 0.066Q = \frac{39284 + 351Q + 0.033Q^2}{Q}$$

$$\therefore Q = 1091Kg \quad \frac{39284}{0.033} \; Q^2 =$$

يلاحظ أن إنتاجية الدونم الواحد من محصول القمح هو ١٠٩١كغم في حالة قيام المزارع بالاقتراض وذلك لقيامه باستخدام حبوب القمح ذات مواصفات جيدة كذلك استخدامه أسمدة جيدة والآلات الحديثة بالحراثة.

٢. حجم إنتاج الدونم الواحد الذي يصل إليه المزارع عندما يعزف عن الاقراض:

$$TC = 21202 + 500Q + 0.0680Q^2$$

t= 2.531 3.102 2.911

R^2= 79.5 R^{-2}= 82.1 F= 32.10 D-W = 2.14

$$\frac{dTc}{dQ} = MC = 500 + 0.136Q$$

$$AC = \frac{21202 + 500Q + 0.068Q^2}{Q}$$

$$MC = AC$$

$$500 + 0.136Q = \frac{21202 + 500Q + 0.068Q^2}{Q}$$

$$\therefore Q = 558.622Kg \qquad \frac{21202}{0.068} \; Q2 =$$

يلاحظ أن إنتاجية الدونم الواحد من محصول القمح هو ٥٥٨،٦٢٢كغم في حالة عزوف المزارع عن الاقتراض وذلك لقيامه باستخدام حبوب القمح ذات مواصفات غير جيدة كذلك استخدامه أسمدة أقل وعدم استخدامه الاساليب الحديثة بالحراثة.

حساب نقطة التعادل لدى المزارع عندما يحصل على قرض :

١. نقطة التعادل حسب المفهوم الكلي:

Y= TFC/ 1- TVC/TR

Y= 127000/ 1- 265550/(650)(1091)

Y= 127000/1-0.374

Y=202875.39

٢. نقطة التعادل حسب المفهوم الحدي:

Y= TFC/ MR-MC

Y= 127000/MR-MC

MR= 650

MC= 351 + 0.067Q

MC= 351 +(0.067 x 1091) = 424.097

Y= 127000/650 - 424.097

Y= 562.189

حساب نقطة التعادل لدى المزارع عندما يعزف عن الاقراض :

١. نقطة التعادل حسب المفهوم الكلي:

Y= TFC/ 1- TVC/TR

Y= 115000/ 1-175350/(650)(558.622)

Y= 115000/1-0.483

Y=222437.137

٢. نقطة التعادل حسب المفهوم الحدي:

Y= TFC/ MR-MC

Y= 127000/MR-MC

MR= 650

MC= 500 + 0.136Q

MC= 351 +(0.136 x 558.622) = 558.758

Y= 115000/650 - 558.758

Y= 1257.050

نلاحظ من خلال أحتساب نقطة التعادل للتكاليف حسب المفهوم الكلي (النقدي) عندما يقترض المزارع بلغت ٢٠٢٨٧٥،٣٩ دينار/ دونم وهي اقل من نقطة التعادل في حالة عزوف المزارع عن الاقترض والتي بلغت ٢٢٢٤٣٧،١٣٧ دينار/ دونم كذلك بالنسبة لنقطة التعادل حسب المفهوم الحدي حيث بلغت عندما يقترض المزارع ٥٦٢،١٨٩ كغم/دونم وهي اقل من نقطة التعادل في حالة عزوف المزارع عن الاقترض والتي بلغت ١٢٥٧,٠٥٠كغم/دونم وهذا ما يؤكد أنه كلما انخفضت نقطة التعادل كلما ارتفعت فرص المزارع في تحقيق الأرباح من خلال الوصول الى حجم الأنتاج الأمثل وهذا يؤكد أيضا أهمية القروض القصيرة الاجل في تحقيق ذلك اما اذا انخفضت احتمال أن يحقق المزارع خسائر لعدم وصوله الى حجم الأنتاج الأمثل (مجهول،٢٠٠٧). لذا على المصارف الزراعية توفير الخدمات الاقراضية لصغار المزارعين ، بوصفهم يمثلون الغالبية من المزارعين وتحسين فرص حصولهم على القروض والتسهيلات الائتمانية من خلال تبسيط منح القروض وبخاصة الضمانات،و تشجيع التغير التقني الذي يعمل على تحويل الزراعة التقليدية الى زراعة حديثة من خلال تقديم قروض لغرض استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة وبمعنى اخر فان التغير العصري الذي يحدث عندما يصاحبه الاقراض اي يجب ان يرتبط عمليا برنامج الاقراض مع خدمات اخرى. واذا كان لابد من البحث عن الوسيلة التي يمكن بواسطتها التوسع في الاقراض ، فان الوسيلة الوحيدة هي ربط الاقراض الزراعي بصورة عامة بالارشاد الزراعي حتى لايسيء المزارعين استخدام القروض وبذلك يمكنهم من زيادة الانتاج.

THE SHORT-TERM AGRICULTUAL LENDING OF ACCESS TO THE OPTIMAL PRODUCTION VOLUME FOR WHEAT FARMERS IN NINEVEH GOVERNORATE

Hanaa' S. dawood
Agriculture Economic Dept/ Agriculture & Forestry College /Mousl University

ABSTRACT

The research aims to quantify the impact of short-term loans in determining amazed optimal output achieved at the lowest point of the average total costs at the farm level. The search started from hypothesis that small producers of wheat liable variable capital necessary for expansion in investment the variable elements production to arrive rational stage of production. And comes the role of short-term borrowing and one of the tools to help producers to achieve this. They designed a questionnaire included a series of questions related to various production costs and what can leave over the farmer from the production requirements in case of the

lack of capital and also he does not borrowed The sample included research (50) farms from farmers wheat crop in the area of Qush. One of the most important findings of the research show that the productivity of one ton of the wheat crop in the case of farmer do not borrowing was 558.622 kg while the productivity of one ton in the case of farmer borrowing was 1091 kg. It included some of the recommendations.

المصادر

أسماعيل، أسكندر و عبدالحميد سيف ،(٢٠٠٨)." دور الاقراض الزراعي في رفع انتاجية اهم المحاصيل الزراعية في محافظة عمران (اليمن)"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية،٢٤(١) :٣٢٧-٣٤١.

الكمالي، عبدالحميد سيف أحمد،(٢٠٠٩)." الاثار الاقتصادية لسياسات الاقراض الزراعي في تنمية الزراعة اليمنية مقارنة بالتجربة السورية"،مجلة آفاق اقتصادية،٢٩(١١٥):١٧٥-٢١٣.

مجهول (٢٠٠٦)."تعزيز القدرة التنافسية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية في ظل العولمة والتحرير لتدعيم النمو الاقتصادي"، باماكو، مالي.

مجهول (٢٠٠٧). " التقييم المالي والاقتصادي للمشروع"،تحليل التعادل، الكويت

مجهول (٢٠١٠)." أنواع القروض الزراعية" التخطيط والمتابعة، المركز العام، بغداد، العراق.

النعيمي، سالم يونس و قيس ناظم غزال،(٢٠٠٧). "اوضاع المحاصيل النقدية وآفاق تطورها في العراق نقطة التعادل اسلوبا"، مجلة زراعة الرافدين، ٣٥(١):١-٢٢ .

النعيمي، سالم يونس و بسام يحيى الصائغ،(٢٠٠٣). " تقدير دوال التكاليف ومشتقاتها الاقتصادية لمحصولي الحنطة والشعير في المنطقة شبه مضمونة الامطار من محافظة نينوى للموسم ٢٠٠٠-٢٠٠١"،المجلةالعراقية للعلوم. الزراعية،٤(٤):١٠-٢٠

Ahmad,Nawaz,(2011).Impact of institutional credit on agricultural output a case study of Pakistan, Jour. Theoretical and Applied Economics,10(563):99-120

Chowdhury,Tanbir Ahmad(2011).Performance evaluation of agricultural banks in Bangladesh, International journal business and management, 6(4):75-89.

Dong, Fengxia,(2010). Effects of credit constraint on productivity and rural household income in China, Jour. Agricultural and applied Economics association,14:45-64

Owuor, George,(2009). Based credit uphold smallholder farmers productivity and reduce Poverty in Africa- empirical evidence from Kenya, Jour. Micro – finance 8(20):111-128.

Simtowe, Franklin and Manfred Zeller,(2006).The impact of access to credit on the adoption of hybrid maize in Malawi, Jour. Agricultural economics research review association,23:165-171.

Wang, Yun-Kui,(2010). An analysis of evolution of lending patterns of IFAD China’s rural financial project, Asian Agricultural research,2(3):5-14